العلاقات العراقية مع دولتي الجوار (تركيا وايران) في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف (نيسان ١٩٦٦-تموز ١٩٦٨)

أ.م.انوار ناصر حسن
جامعة بغداد
كلية التربية للبنات

العلاقات العراقية مع دولتي الجوار (تركيا وايران) في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف (نيسان ١٩٦٦-تموز ١٩٦٨)

أ.م.انوار ناصر حسن

المقدمة

برزت اهمية العلاقات العراقية مع دول الجوار المتمثلة بتركيا وايران بكونها ذات ابعاد متداخلة نتيجة خضوع العراق لحقب تاريخية طويلة تحت السيطرة الفارسية والعثمانية ومالذلك الاحتلال من اثرو تاثير مباشر في تاريخ العراق السياسي.

وعلى اثر ذلك، تحكم العلاقات القائمة بين العراق وتركيا وايران جملة عوامل واسس تاريخية واقتصادية ودينية وثقافية نابعة من مواريث دينية بقيت حتى الى مابعد الاستقلال التام والحرب العالمية الاولى والثانية، اذ لم يعد لتلك الدول بعد تلك الاحداث الدولية الا ان تقيم علاقات حسن الجوار واحترام السيادة وتوجهات الدول الاخرى.

وعلى الرغم من وجود تلك الثوابت، الا ان هناك تشابكاً كبيراً في المشكلات الخاصة مع الدول المجاورة لاسيما المشكلات الحدودية ومشكلة الاقليات وغيرها من المعرقلات الاقليمية التي حالت دون استقرار الوضع بين تلك الدول المجاورة.

لقد تضمنت الدراسة الموسومة (العلاقات العراقية مع دولتي الجوار تركيا وايران في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٩٦٦-١٩٦٨ مقدمة ومباحث ثلاثة وخاتمة.

تناول المبحث الاول واقع العلاقات بعد انقلاب الثامن من تشرين الثاني ١٩٦٣ واثر ذلك في السياسة الخارجية للعراق.

وتطرق المبحث الثاني لطبيعة العلاقات العراقية مع دولتي الجوار في عهد عبد الرحمن عارف عند توليه السلطة.

وتطرق المبحث الثالث الى سياسة عبد الرحمن عارف تجاه تعزيز العلاقات الايرانية التركية وسبل تطورها.

Relations Iraqi with Neigh boring countries (Turkey and Iran) under the reign of President Abdul Rahman Aref (April 1966-July 1968)

A.M. Anwar Naser Hassan

Conclusion

During the regime of Abdul-Rahman Arif, the government worked on reinforcing the role of Iraq by strengthening the ties with the Arab states as well as with neighbring countries represented especially by Turkey and Iran.

The strategic triangular represented by Iraq, Turkey, and Iran is an essential center to the Arab and foreign countries throughout a line starting from Afghanistan. Iraq, Syria, and Lebanon and ending to the Mediterranean Sea and the western European countries. Because of this, Iraqi government during the regime of Abdul-Rahman Arif realized that the guarantee of the national security of Iraq is achieved by containing and understanding the demands of the neighboring countries especially Turkey and Iran had a long history with these two countries and always had concern, distrust, and caution from the interests showed by them.

The policy of good neighboring adopted by Abdul-Rahman Arif with Turkey and Iran was a key element of the political stabilization and support for his ruling regime.

The conflicts occurred between these countries and Iraq proved the loss of the international balance to the country and creation of tension and thus created huge interests to the great western countries which have been planning to create unsettlement and disorder specifically in that region.

Consequently, the relative stabilization with the neighboring countries leads to the benefit of the shared interests to the three countries altogether, the reinforcement of economic development, increasing the level of the exchange, as well as strengthening the political and cultural relationships and the regional integration between the countries of the region

المبحث الاول

اوضاع العلاقات بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

لم تحظ حركة الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ مثل غيرها من التغيرات والحركات والانتفاضات التي قادها الجيش العراقي بالاحاطة الكاملة عن حقائقها، فقد عدها البعض حركة تصحيحية ضرورية لانهاء حالة الفوضى، واخرون ممن كانو جزءاً من سلطة عدوها انقلاباً او ردة تشرين السوداء حسب راي معارضيها البعثيين[١] ، والتي قام بها رئيس الجمهورية العراقية عبد السلام محمد عارف[٢] لاقصاء حكام حزب البعث، اذ نجح بالتعاون مع شخصيات سياسية وضباط اعضاء في تنظيم الضباط الوطنيين او الاحرار لحركة ١٤ تموز ١٩٥٨[٣].

في ذلك الوقت وصلت حالة الحزب الى اقصى درجات التمزق والتناحر بعد ان عمت الفوضى ارجاء البلاد، وبلغ استياء ضباط الجيش الممسكين بالمراكز القيادية في الجهاز العسكري من تصرف القيادة البعثية مداه.

وتبعاً لذلك، قرر عبد السلام عارف بالتعاون مع تلك العناصر العسكرية توجيه ضربته القاضية لحكم البعث وانهاء سيطرتهم على مقدرات البلاد، فقد استغل عبد السلام تلك الظروف البالغة الصعوبة التي مر بها حزب البعث[٤] وبالتنسيق مع عدد من اولئك الضباط كان منهم.

١- عبد الرحمن عارف[٥]، شقيقه، قائد الفرقة الخامسة.
٢- الزعيم الركن عبد الكريم فرحان[٦]، قائد الفرقة الاولى.
٣- العقيد سعيد صليبي[٧]، آمر الانضباط العسكري.
٤- الزعيم الركن الطيار حردان التكريتي[٨]، قائد القوة الجوية.
٥- اللواء الركن طاهر يحيى[٩]، رئيس اركان الجيش.

الى جانب العديد من الضباط الاخرين ذوي الميول القومية وفي فجر يوم الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ قامت طائرات عسكرية بقصف مقر القيادة العامة للحرس القومي في الاعظمية، ثم تقدمت الدبابات والمصفحات للاستيلاء على جميع المرافق العامة في بغداد، ومقرات الحرس القومي.

وحاول البعثيون مقاومة الانقلاب في بادئ الامر، الا ان الامر كان قد حسم في نهاية النهار، فلم يكن باستطاعة الحرس القومي وهو يحمل الاسلحة الخفيفة مقاومة الدبابات والمصفحات والصواريخ والطائرات.

وسارع افراد الحرس الى القاء سلاحهم والتخلص منه برميه في الحقول والمزارع بعد ان هددهم النظام العارفي الجديد انذاك او اخفائه واجرى الجيش مداهمات لدور افراد الحرس القومي بحثاً عن السلاح[١٠].

وجرى تنفيذ احكام الاعدام التي كانت قد اصدرتها المحاكم العرفية على عهد البعثيين. بعد تسلم عارف زمام الامور في البلاد فقد كان العداء للشيوعية هو الجامع الذي جمع البعثيين والقوميين دون استثناء، واستمرت المحاكم العرفية تطحن بالوطنيين طيلة عهد عارف[١١].

وبعد حركة الثامن عشر من تشرين الثاني واثناء حكم عبد السلام عارف، نظم عدداً من الاتفاقيات مع دول عدة لبناء العراق، فاعاد تفعيل خطط حملة اعمار العراق التي بدا بها الحكم الملكي بما يسمي بمجلس الاعمار بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي والمانيا التي لم تكتمل بسبب وفاقه[١٢].

وبتاريخ العاشر من نيسان ١٩٦٤ تمت المبادرة لحل شامل للقضية الكردية، فاصدر بياناً لوقف جميع العمليات العسكرية والشروع باجراءات لمنح الاكراد حقوقهم الثقافية الا ان التيارات الانفصالية داخل الحركة الكردية حالت دون اكمال التحقيق الحكم الذاتي للاكراد[١٣].

وفضلاً عن ذلك، كان لعارف فلسفة خاصة مبنية على مبادئ ثلاثة.

الاول//مبدأ التسامح السياسي واعطاء الفرص للاخرين ماخلا من ارتكب جرائماً واحيل للقضاء بسببها.

الثاني//ايمانه بالاشتراكية الاسلامية.

اما المبدا الثالث//ايمانه بالوحدة العربية المستندة على الوحدة الوطنية[١٤].

سياسة العراق الخارجية (تتضمن ماجاء في بيان الانقلاب).

اكد البيان على توثيق العلاقة مع الجارتين المسلمتين (تركيا وايران) بسبب روابط الدين والجوار التي تدفع الى ذلك لاسيما واقطار العالم الاسلامي عامة كما تحرص على توطيد علاقتنا بجميع الشعوب الاسيوية والافريقية على هدي ميثاق باندونغ[١٥].

فضلاً عن تمسك الحكومة بسيادة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتعامل مع الدول الصديقة على قدم المساواة على اساس التكافؤ في المنافع المتبادلة، والالتزام بميثاق الامم المتحدة ودعم منظماتها واجهزتها المختلفة وبذل جهودها لمكافحة الاستعمار والعمل على مساعدة الشعوب التي تناضل من اجل استقلالها، وهي تشجب التمييز العنصري وتعده استهانة لكرامة الانسان، ودعم المساعي الخيرة في سبيل نزع السلاح ونبذ الحروب وعدم اللجوء الى العنف في حل الخلافات الدولية وتبذل الجهود في سبيل التعايش السلمي[١٧].

الى جانب ذلك اكد الرئيس عبد السلام عارف من اثناء بيانه الذي اذاعه الى دعوة اخواننا الاكراد والتي استهدفت العفو والصفح لمن عاد منهم الى رشده لتعود الحياة الى طبيعتها ولتتاح الفرصة لاعمار الشمال ومشاركة اخواننا بالمساهمة في بناء الوطن والعمل لخيرة وصيانة استقلاله ووحدته الوطنية، وان يعم الصفاء والاخاء جميع الشعب دون تفرقة وتمييز[١٨].

وطالب الشعب العراقي بالالتفاف حول حكومته الوطنية للنهوض بهذه المهمات وختم البيان بالاية الكريمة "**ولتكن منكم امة يدعون الى الخير وتأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر**"[١٩].

العلاقات مع تركيا

حكم العلاقات القائمة بين العراق وتركيا حملة من العوامل والاسس التاريخية والاقتصادية والدينية والثقافية النابعة من مواريث دينية فضلاً عن العلاقة التاريخية فتركيا قد استعمرت الفرات لوقت طويل. وبعد تفكك الدولة التركية والاستيلاء على ممتلكاتها من الدول الاوربية وتحولها الى دولة منكفئة على داخلها لم يعد من الممكن لها ان تقيم علاقات حسن الجوار واحترام السيادة[٢٠].

وعندما قام انقلاب الثامن عشر من تشرين ١٩٦٣ العراق سارعت تركيا على الاعتراف به، الا انها كان لها موقف سلبي لميثاق (السابع عشر من نيسان ١٩٦٣)، والذي بين العراق وسوريا ومصر، وهو موقف بطبيعة الحال معاد لاي اتحاد عربي يقع على حدود تركيا الجنوبية.

وهذا ازم الموقف مع العراق لاعتقادها بان ذلك يشكل خطراً مباشراً على مصالحها[٢١].

واصلت تركيا مواقفها السلبية تجاه محاولات العرب الوحدوية ومحاولة اجهاضها، اذ دعت تركيا الى اجتماع طارئ للجنة العسكرية في الحلف عقد في استانبول في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٦٣ حضرته وفود الحلف وتضمن رئيس هيئة قيادة القوات المشتركة الامريكية ورئيس هيئة الدفاع البريطانية ورؤساء قيادات القوات المشتركة في كل من تركيا وايران وباكستان[٢٢].

ولم يذع بشيء عما دار في اجتماعهم سوى الاعلان عن انهم بحثو ماسموه بـ (استراتيجية الدفاع الاقليمي في حالة وقوع عدوان اجنبي).

وهكذا عندما اكدت الاوساط السياسية في تركيا اخفاق الاقطار العربية الثلاثة (العراق، مصر، سوريا) في تحقيق الوحدة الاتحادية الثلاثية بين حالة الشك وعدم الثقة التي ظهرت عقب اعلان ميثاق نيسان ١٩٦٣.

عندئذأ بدت السلطات التركية ارتياحها لذلك التطور والذي يجعل تركيا قيم علاقات مع العراق القائمة على اساس تكوين علاقات ثنائية مع الاقطار العربية بما يتوافق وظروف كل دولة على حدة[٢٣].

كما شهد عام ١٩٦٥-١٩٦٦ عدداً من الاتصالات واللقاءات بين المسؤولين الاتراك والعرب ومنها العراق الذي قام بارسال العديد من الوفود الى تركيا، ولعل ابرزها تلك الزيادة التي قام بها وزير الدولة للشؤون الخارجية الاسبق (عدنان الباجه جي)[٢٤]، في السابع من نيسان ١٩٦٦ الى تركيا، وهي الزيارة الاولى من نوعها منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان الباجه جي فور وصوله الى انقرة قابل رئيس الجمهورية بالوكالة (ابراهيم شوقي)، وسلمه رسالة من الرئيس العراقي عبد السلام عارف اعرب فيها عن امله في تنمية علاقات الصداقة بين العراق وتركيا كما اعرب عن امل الحكومة العراقية بوقوف تركيا موقفها المؤيد الى جانب القضية الفلسطينية[٢٥].

العلاقات مع ايران

تميزت العلاقات العراقية الايرانية بالصراع المستمر عبر العصور، اذ حاولت اقامة علاقات واسعة مع العراق بسبب اهمية موقعه الاستراتيجي الذي يشكل بوابة ايران الشرقية على العالم العربي ومنه الى البحر المتوسط مروراً بسوريا ولبنان، وتعتمد ايران في ذلك على الروابط التاريخية والمذهبية بين البلدين في سبيل تحقيق ذلك. لاسيما بعد تحولها للمذهب الشيعي في عهد الدولة الصفوية[٢٦].

لقد كانت الاجواء المتوترة التي سادت بين العراق وايران اثناء عهد الرئيس عبد السلام عارف والتي عكست من بين امور عدة حالة التحسس التي تنتاب الحكومة العراقية في تطوير العلاقات مع ايران، كونهم كانو يعتقدون ان الايرانيين يحاولون التدخل في شؤون العراق الداخلية من خلال الحالة المذهبية التي تربط الحكومة الايرانية بالاكثرية الشيعية في العراق[٢٧]. وابرز مثال على ذلك، حادثة طرد السفير الايراني (مهدي بيراسته)[٢٨] اذ قدم السفير الايراني اوراق اعتمادهالى عبد السلام بحضور وزير خارجية في القصر

الجمهوري ومن العرف الدبلوماسي ان يلقي السفير كلمة امام رئيس الجمهورية وتطرق فيها الى تاريخ العلاقات بين الدولتين الاسلاميتين الجارتين وجغرافيتهما والوشائج بين شعبيهما والعشائر ذوات الاصول والجذور الواحدة التي فرقتها الحدود المشتركة التي رسمها الاستعمار[٢٩]، حتى بلغ عبارة:

"ان جلالة الشاهنشاه محمد رضا بهلوي[٣٠]، يرفع اليك اسمى ايات السلام-يافخامة الرئيس-ويتأمل منك الحرص على شيعة العراق".

اقحاح، وهم مواطنونا واهلنا واعزؤنا وفي قلوبنا، وليسو بحاجة لكائن من كان ليصبح وصياً عليهم وهذا الذي تفوهت به تدخلاً في شؤننا الداخلية لانقبله من احد لذلك ارفض اوراق اعتمادك[٣١].

وعلى اثر ذلك أقام "سيد مهدي بيراسته في بغداد لاسبوعين متتالين بصفته الشخصية وليست الرسمية، ومن ثم عاد الى طهران الا ان وساطة من وزارتي الخارجية التركية والباكستانية وسفيرهما في بغداد مهدت لتهدئة الموقف بعد سبعة اشهر كي يقبل سيد مهدي بيراسته ذاته سفيراً في بغداد شريطة ان يتصرف بكل ادب بصفة سفيراً معاداً واخر عام ١٩٦٤ ليقدم اوراق اعتماده ثانية للرئيس عبد السلام عارف الذي بدوره طلب منه اعتذاراً عن تصرفه السابق. كما ان شاهنشاه ايران قد وبخه حيال ذلك التصرف لافتاً نظره ان لكل مقام مقال وعلى صاحب منصب السفير ان يكون دبلوماسياً قبل اي شيء[٣٢].

وفضلاً عن ذلك طلب الرئيس عبد السلام عارف من السفير مهدي بيراسته، ان تحد ايران من هجرة الايرانيين المتسللين عبر مناطق العمارة من ديزفول والشلامجة، اذ كان يعتقد ان الحكومة الايرانية غضت الطرف عن ذلك، وبعد ايام كانت رحلته الاخيرة اذ خصصها لمعالجة مشكلة العوائل الايرانية المتسللة للعراق، وكان نظام الشاه في ايران يسعى دائمًا الى تطوير العلاقات بين البلدين لخدمة مصالحه[٣٣]

المبحث الثاني

تولي عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية وتطور العلاقات مع البلدين

على اثر وفاة عبد السلام عارف في حادث الطائرة المروحية السوفيتية الصنع طراز ميل موسكو في ظروف غامضة والتي كان يستقلها هو وبعض وزرائه ومرافقيه بين القرنة والبصرة مساء يوم الثالث عشر من نيسان ١٩٦٦، اثناء زيارة تفقدية لالوية الجنوب للوقوف على خطط الاعمار وكذلك حل مشكلة المتسللين الايرانيين.

اجتمع مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني لانتخاب خلف له، في السادس عشر من نيسان ١٩٦٦ انتخب عبد الرحمن عارف رئيس الاركان بالوكالة رئيساً للجمهورية من قبل مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني مجتمعين اذ قدم عبد الرحمن بزاز استقالته الى الرئيس الجديد (عبد الرحمن عارف) فكلفه الاخير بتأليف الوزارة ثانية في الثامن عشر من نيسان ١٩٦٦[٣٤].

واسهمت عوامل عدة في صعود عبد الرحمن عارف الى المنصب الاول في العراق فقد كان ضابطاً، وكان شقيقاً للرئيس الراحل واعلنت القاهرة وقوفها الى جانبه، وكان العسكريون الاعضاء في مجلس الدفاع الوطني ممن عينهم شقيقه عبد السلام عارف، وربما كان الاهم من هذا هو ان الاماكن الحساسة للسلطة العسكرية، ولاسيما لحامية بغداد، كانت في ايدي اقاربه القبليين وعلى راسهم الزعيم (سعيد صليبي)، وأكثر من ذلك، فانه كان الاقل طموحاً والاقل خطراً من بين المرشحين[٣٥].

وبعد اجراء انتخاب رئيس الجمهورية، اصدرت الحكومة بياناً رسمياً الى الشعب في الثامن عشر من نيسان ١٩٦٦ جاء فيه انتخب بالاجماع يوم امس الموافق السابع عشر من نيسان ١٩٦٦٦ اللواء عبد الرحمن عارف، في جلسة مشتركة عقدت حسب احكام المادة الخامسة والخمسين من الدستور المؤقت رئيساً للجمهورية اثناء مدة الانتقال الى حين انتخاب رئيس الجمهورية بحسب ماينص عليه الدستور الدائم على ان لايتجاوز سنة واحدة من تاريخ اليوم[٣٦].

كان نظام عبد الرحمن عارف، بكل مظاهره الاساسية، استمراراً لنظام شقيقه (عبدالسلام عارف) وبقي محوره هو الحرس الجمهوري، وخطه الموجه هو الحفاظ على التوازن القائم بين القوى العسكرية الاخرى واستمرار الجميليون عشيرة عبد الرحمن عارف في تشكيل العمود الفقري للحرس الجمهوري. وبذلك يكون ثالث رئيس للجمهورية في العراق، وكانت مرحلة حكمه من اهدأ المراحل في تاريخ العراق[٣٧].

السياسة الخارجية لعبد الرحمن عارف وتطور العلاقات مع البلدين (تركيا وايران)

اتبع الرئيس (عبد الرحمن عارف) سياسة خارجية واضحة المعالم والرؤية ومتوازنة ونابعة من المصلحة الوطنية العليا للشعب العراقي، وكان شديد الحرص على امن واستقرار العراق، ويسعى دائماً بأن تكون العلاقات مع دول الجوار مبنية على المصالح الوطنية، من دون المساس او التفريط بالسيادة العراقية، سواء كانت برية او بحرية او جوية. فتبنى سياسة سليمة رصينة مع دول الجوار كافة وزار تركيا وايران والاردن والسعودية وسوريا والكويت. واستطاع ان يعزز بزيارته الخارجية العلاقات الدولية مع العراق على اساس حسن الجوار والمصالح العليا المشتركة[٣٨].

كما كانت حدود العراق في عهد عبد الرحمن عارف هادئة ومصانة، بما في ذلك الحدود مع ايران وتركيا والحدود الجنوبية مع الكويت لاتشوبها شائبة ولاتعكر صفوها الانتهاكات والتجاوزات المتكررة[٣٩].

وفضلاً عن ذلك، ركز في علاقاته السياسية على ارتباط العراق بالدول العربية المستندة الى مصلحة الامة العربية، ومستمدة من ميثاق جامعة الدول العربية، وعلى استعداد العراق على مد يد المساعدة لكل قطر عربي يسعى للتحرر والتقدم.

كما تطرق الى سياسة العراق مع الجارتين (ايران وتركيا) واعلى استنادها الى حسن الجوار والمنافع المتبادلة والتعاون في الشؤون الثقافية والاقتصادية، اما الدول الصديقة فأكد ان السياسة العامة للبلد تستند على اساس تبادل المصالح العامة[٤٠].

الاحداث السياسية الداخلية في العراق في عهد عبد الرحمن عارف

ان من ابرز الاحداث السياسية في عهد عبد الرحمن عارف هي:

١- محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الثانية.

واجه الحكم محاولة انقلابية قام بها عارف عبد الرزاق[٤١]، اذ كانت البلاد تنتظر ترجمة بيان التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ الخاص بحل القضية الكردية، الذي اعلنه عبد الرحمن البزاز، رئيس الحكومة في عهد عبد الرحمن عارف بخصوص حل المشكلة الكردية الا انها فوجئت في اليوم التالي الثلاثين من حزيران ١٩٦٦ بمحاولة انقلابية قام بها عميد الجو عارف عبد الرزاق وعدد من اعوانه وكانت انباء قد ذكرت ان بعض ضباط الجيش العراقي استاءوا من مشروع حكومة البزاز لتسوية المشكلة الكردية ووقف الحرب الدائرة في شمال العراق، المشروع الذي بموجبه اعترفت حكومة العراق بالقومية الكردية في الدستور المؤقت ويطي للاكراد نصيباً في الحكومة وفقاً لعددهم واعتراف الحكومة باللغة الكردية الى اللغة العربية كلغة رسمية[٤٢].

ففي الساعة الثالثة واربعين دقيقة بعد ظهر ذلك اليوم استولى الانقلابيون على دار الاذاعة ونددوا بنظام الحكم وطلبو من الرئيس عبد الرحمن عارف الاستسلام حقناً للدماء وانقاذ لحياته كما فرض الانقلابيون الحكم العرفي ونظام منع التجول على البلاد واغلقوا جميع الحدود والمطارات واكد البيان ان من يخالف ذالك الامر سيتعرض لاطلاق النار عليه وأعلن مجلس الثورة في بيان اخر انه يمارس جميع صلاحيات الرئيس عارف وقال في بيان ثالث ان يسعى الى تحقيق الوحدة العربية الشاملة ولاسيما مع الجمهورية العربية المتحدة[٤٣].

وسريعاً تم القضاء على المحاولة الانقلابية وتم اعتقال عارف عبد الرزاق في مطار الموصل عندما القى اثنان من قادة الفرقة الرابعة القبض عليه وعلى من معه. دون اراقة دماء والاثنان هما العميد خليل جاسم وكيل قائد الفرقة الرابعة والعقيد كريم شندانة رئيس اركان الفرقة كما تم القاء القبض على العميد الركن يونس مخصر باشي قائد الفرقة الرابعة المرابطة في الموصل لايوائه العميد عارف عبد الرزاق[٤٤].

وفي اليوم الاول من تموز عادت الحياة الى طبيعتها، ويبدو ان من اسباب فشل الحركة الى وصول معلومات عنها الى عبد الرحمن عارف ووضعه خطة مضادة لها[٤٥].

افاد عبد الرحمن عارف من ظروف قمعه لحركة عارف عبد الرزاق الانقلابية في تثبيت مركزه، وبدا الضباط المؤيدين له يثبتون اقدامهم في السلطة، بعد ان شعرو برغبة عبد الرحمن البزاز[٤٦] في اجراء

انتخابات تمهيداً لاجتماع ممثلي الشعب، ولم يكاد يمضي شهران على تاليف الوزارة الجديدة حتى ظهر انعدام التعاون بينه وبين رئيس الجمهورية، فاضطر عبد الرحمن البزاز الى تقديم استقالته في السادس من اب ١٩٦٦.

٢- وزارة ناجي طالب: كلف رئيس الجمهورية (عبد الرحمن عارف)، ناجي طالب[٤٧]، وهو من قادة ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بتاليف الوزارة في اليوم نفسه بعد استقالة البزاز، واستمر في الحكم حتى العاشر من آيار ١٩٦٧، ولقد واجهت الوزارة مشكلة دستورية، وهي ان الدستور المؤقت نص على مهلة ثلاث سنوات يضع خلالها المجلس الوطني دستوراً دائماً، ولم يصدر الدستور فقد بات تعديل الدستور امراً ضرورياً وتخويل الوزارة صلاحية اصدار القوانين لحين اجراء الانتخابات، وقد تقرر الحل الثاني في الثالث من ايار ١٩٦٧، كما كان للضغوط التي تعرض لها ناجي طالب بعض الضباط المتنافسين، اثر كبير في استقالته، فألف عبد الرحمن عارف الوزارة في العاشر من ايار ١٩٦٧، وعين له نواب اربعة منهم طاهر يحيى، وقد واجهت تلك الوزارة ظروف هزيمة حزيران ١٩٦٧.

وبعد الحرب دارك عبد الرحمن عارف، صعوبة الجمع بين منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فتخلى في التاسع عشر من تموز ١٩٦٧ عن سلطاته كرئيس للوزراء الى طاهر يحيى[٤٨].

وكانت الوزارة تتميز عن سابقاتها في ميزة واحدة، وهي ان تتألف من عناصر اكثر توافقاً نسبياً فيما بينها، وتجمع بين السياسين والناصريين والقوميين المستقلين.

٣- اختطاف الطائرة المقاتلة ميغ (٢١) من قبل الجاسوس منيرروفا اذ تمكن في عام ١٩٦٦ من الهروب بالطائرة واعطائها الى اسرائيل، في عملية جاسوسية اشتهرت بالمهممة (٠٠٧)، وعد هبوط الطائرة، عقد مؤتمر صحفي سمح لمنيرروفا بالتحدث لمدة وجيزة عن دوافعه لخيانة بلده وسلاحه مدعياً بانه كان يعاني من التفرقة الدينية وانه يشعر بان العراق ليس بلده لذلك طلب اللجوء والهجرة الى الولايات المتحدة.

وبعد مدة وجيزة لحقت عائلته به في اسرائيل ولم يسمح له بمغادرة الاراضي الاسرائيلية والتوجه الى امريكا بل منح الجنسية الاسرائيلية[٤٩].

٤- تفاقم الوضع السياسي في البلد نحو الاسوء وزيادة التذمر الشعبي لاسيما بعد نكسة القوات الشعبية في حزيران عام ١٩٦٧ في فلسطين امام القوات الاسرائيلية، اذ برزت الانظمة العربية والنظام العراقي من ضمنها ضعيفة جداً امام التحديات الخارجية، اذ ان الفوضى في الجهاز العسكري العراقي بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والصراع الداخلي بين الضباط من جهة والجيش والازمات الداخلية (القضية الكردية على وجه التحديد) من جهة اخرى، كل تلك الظروف مجتمعة قللت من فاعلية الجهاز

العسكري برمته مما انعكس على الوضع السياسي وزيادة التذمر الشعبي وظهور الحكومة العراقية ضعيفة لاتتمتع بالتأييد الشعبي(٥٠).

٥- بروز الصراع السياسي الكبير بين ضباط الجيش العراقي في قمة الهرم السياسي (لاسيما بين الضباط الذين يميلون الى جهة النظام) والضباط الناصرين مما زاد من حالة عد الاستقرار في الدولة لاسيما بعد توالي محاولة الانقلاب العسكرية من اللواء (عارف عبد الرزاق) على وجه التحديد فكانت الاولى في عهد عبد السلام عارف والثانية في عهد عبد الرحمن عارف، ومع استثناءت قليلة في عهد عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء ومحاولته السيطرة على الصراع عن طريق حل مجلس قيادة الثورة وتحويل اغلب صلاحياته الى مجلس الوزراء ومحاولته حل القضية الكردية المزمنة وتوجهه الليبرالي السياسي، الا ان صراعه مع العسكر حسم ضده واضطر الى الاستقالة وعاد الوضع الى ماكان عليه سابقاً(٥١).

وعلى اثر تلك الاحداث اتبع عبد الرحمن عارف سياسة متوازنة من كل الاطراف الخارجية وكذلك الداخلية، اعتمدت في الاساس على حماية امن العراق وسلامته ووضع مصلحته في المقام الاول ولذا فان مرحلة توليه الرئاسة كانت مرحلة هادئة لم تحمل الكثير من المشكلات ومع قصر المدة التي استمر فيها الا انه حقق الكثير من الانجازات(٥٢).

المبحث الثالث

مساعي الرئيس عبد الرحمن محمد عارف في تطوير العلاقات

١- زيارته الى ايران واهميتها في تعزيز العلاقات.

قام الرئيس عبد الرحمن عارف والسيدة عقيلته في الرابع عشر من اذار ١٩٦٧ بزيارة رسمية الى ايران يرفقه وفد عراقي كبير ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين العسكريين(٥٣).

وقبل مغادرته وجه خطاباً الى الشعب العراقي اعلن فيه ان زيارته تلك قد جاءت بناءً على دعوة من الشاه محمد رضا بهلوي، والتي هدفت الى تحسين العلاقات وفض النزاعات بينهم وعند وصوله مطار طهران القى كلمة جاء فيها.

(لقد جمعنا القران في عروة وثقى لاانفصام لها)

"انما المؤمنون اخوة"، زيادة على ماكان بين العراق وايران من الروابط الوثيقة.

وان استقرار الوضع في العراق هو قوة وسند لايران والعكس صحيح وكلانا ينشد السلم العالمي ويؤمن بمبادى الامم المتحدة وان التقارب بيننا هو في مصلحة شعبينا(٥٤).

كما جرت المباحثات حول موضوعات ستة اساسية وهي:-

١- حوادث الحدود.

٢- التنقيب عن المصادر النفطية الحدودية واستغلالها.

٣- وضع الرعايا الايرانيين في العراق ومستقبل المدارس الايرانية فيه.

٤- تعيين الجرف القاري الايراني العراقي في الخليج العربي.

٥- التسهيلات للزوار الايرانيين المتوجهين الى زيارة العتبات المقدسة في العراق.

٦- معاملة الرعايا المقيمين في كلا البلدين وكذلك حول تجارة الترانزيت[٥٥].

وفي الثامن عشر من اذار ١٩٦٧، القى الرئيس عارف خطاباً في البرلمان الايراني اشاد فيه بالعلاقات العراقية الايرانية واهمية تطورها بقوله " ان الرابطة الروحية التي تربط الشعب الايراني بالعرب قوية وبينة في اجلال الشعب الايراني واحترامه للصفوة المختارة والائمة الاطهار من ال بيت النبوة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ومشهد، انها رابطة لامثيل لها بين الامم وانها وسيلة مقدسة لتاخي الشعبين وتحابهما بل هي رابطة متينة بين الامة العربية والشعب الايراني المسلم، واننا نقدرها ونعتز بها وتحابيهما"[٥٦].

وقد اشادت الصحف العراقية والايرانية بالزيارة وعلقت عليها اماالاً لتعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين نحو الامام[٥٧]، كما قام بزيارة مرقد الامام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد وعدد من المواقع التاريخية في اصفهان، وزار عدد من المؤسسات العسكرية والصناعية والصحية والثقافية، واعرب عن اعجابه بما انجزه الشعب الايراني في تلك الميادين بقيادة جلالة الشاه[٥٨].

وفي التاسع عشر من اذار عام ١٩٦٧ صدر بيان مشترك بعد انتهاء الزيارة والمباحثات بين البلدين التي جرت في جو من التفاهم المشترك والود الصادق واستعرضا الوضع الدولي بصورة عامة والوضع في منطقتهما والعلاقات بين البلدين بصورة خاصة، واعربا عن ايمانهم العميق بان توثيق العلاقات بينهم سيخدم السلم والامن في المنطقة ويخدم البلدين، واعلنا تاييدهما لقضية فلسطين وكفاح شعبها ليس بوصفها قضية عربية فحسب وانما قضية تهم الدول الاسلامية كافة واكد على اهمية قيام العلاقات بينهما على اساس المنفعة المتبادلة ومبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة واحترام واستقلال سيادة ووحدة اراضي كل منهما واتفقا على وجوب استئناف المباحثات حول تعيين حدود الجرف القاري.

وكذلك التعاون لاستغلال حقول النفط في نفط خانه ونفط شاه وكيفية استغلال مياه الانهار المشتركة على اساس مبادئ القانون الدولي والتزام رئيس الدولتين بقررات وزيري خارجيتهما الصادرة في كانون الاول عام ١٩٦٦[٥٩].

لقد اكتسبت زيارة الرئيس عارف الى طهران اهمية كبيرة في الاوساط السياسية بوصفها اول زيارة قام بها رئيس جمهورية عراقي منذ قيام النظام الجمهوري وانها المرة الاولى التي يرسل خلالها شاه ايران بعثة شرف لمرافقة اي رئيس دولة من الملوك والرؤساء الذين زاروا ايران[٦٠].

ووضعت الاوساط الرسمية تلك المبادرة دليلاً على رغبة ايران في الاحتفاء بالرئيس عارف احتفاءً كبيراً لامثيل له[٦١]. وتقديراً لتلك الزيارة الودية، قامت ايران باصدار طابع بريدي بتلك المناسبة حمل صورة الرئيس عارف، وذلك مالم يحدث من قبل، مما عكس الرغبة الصادقة في ذلك الوقت في ان تكون العلاقات هادئة ومتوازنة كما ركز على ان تكون العلاقات بين البلدين مبنية على قواعد حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الدولتين[٦٢].

وفيما يخص الاوساط السياسية العربية، فقد تباينت الاراء بينهم فالدول التي لها روابط صداقة مع ايران ومنها الاردن والسعودية عدت تلك الزيارة في مصلحة العراق والدول العربية على اساس انها كانت حلقة وصل بين الدول العربية وايران، اما مصر التي قطعت علاقاتها بايران منذ اعترافها باسرائيل في عام ١٩٦٠ ترى في التقارب العراقي الايراني ضعفاً في الموقف تجاه الضغوط العربية والدولية وعوداً الى الرجعية العربية وتراجع الدور العراقي منذ عام ١٩٦٥ حول جملة من القضايا من بينها موقفه تجاه النظم السياسية في تركيا وايران والسعودية ودعوة تلك الدول الى اقامة منظمة الحلف الاسلامي فضلاً عن تخلي العراق عن رغبته في الانضمام الى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة[٦٣].

ومهما يكن من امر كانت زيارة الرئيس عارف قد فتحت المجال امام تطوير العلاقات مع ايران اذ افرزت معطيات عدة منها توقيع الطرفان اتفاقية تجارية في الثلاثين نيسان ١٩٦٧ اثناء الزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد العراقي كاظم عبد الحميد الى طهران جاء فيه "ان حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الشاهنشاهية الايرانية تحدوهما الرغبة في تطوير وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة[٦٤].

فضلاً عن اتفاق الجانبين على انشاء طريق تجاري يربط جنوب العراق بايران، وتوصلا في الثامن من آيار ١٩٦٧ الى اتفاق حول التعاون العسكري بين الطرفين عقد اثناء زيارة الوفد العسكري الايراني الى العراق[٦٥] ولقائه بالرئيس عارف ووزير الدفاع شاكر محمود شكري[٦٦].

ومع اشتداد الازمة العربية الاسرائيلية لاسيما بعد سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وغزة وغلق مضيق تيران بوجه الملاحة الاسرائيلية بعث الرئيس عارف في السابع والعشرين من آيار ١٩٦٧ رسالة الى شاه ايران يشرح له الموقف من تطور الازمة ويطالبه بالوقوف الى جانب العرب ضد اسرائيل[٦٧] واجتمع في السادس من حزيران ١٩٦٧ شاه ايران برئيس الوزراء الايراني (امير عباس هويدا) وعقب الاجتماع اعلنت الحكومة الايرانية موقفها تجاه الحرب اذ طالبت باجتماع مجلس الامن فوراً ووقف اطلاق النار وانسحاب الجيش الاسرائيلي الى حدود ماقبل ٥ حزيران. وحل النزاع عن طريق هيئة الامم المتحدة، وتأييد حقوق العرب، واعلن شاه ايران في اليوم التالي رفضه لاحتلال اراضي الغير عراقية[٦٨].

واكد قائلاً "ان عهد الاحتلال بالقوة قد انقضى منذ زمن طويل". واستنكرت الصحف الايرانية العدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية واعربت عن تأييدها للحقوق العربية والاسلامية في فلسطين، اذ اتسمت مقالاتها بشجب العدوان(٦٩).

وقد دابت الحكومة الايرانية على المطالبة في الامم المتحدة بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة، ونادت بتنفيذ القرارات التي اتخذتها المنظمة الدولية واخذت تطالب بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد ساعد موقف ايران على تحسين صورتها لدى العرب بعد ان كان الفتور يعم علاقاتها مع سائر الدول العربية(٧٠).

٢- زيارته الى تركيا واهميتها في تعزيز العلاقات

شهدت العلاقات التركية العراقية تطوراً كبيراً منذ تأليف وزارة عبد الرحمن البزاز الاولى، اذ زار عدنان الباجه جي، وزير الدولة للشؤون الخارجية تركيا في شباط ١٩٦٦، بالمقابل قام احسان صبري جاغليانكل، وزير خارجية تركيا بزيارة بغداد، اثناء المدة بين (٢٣-٢٦ اذار ١٩٦٦)، محرراً بياناً مشترك اعلن فيه عن اتفاق وجهة نظر البلدين الى حد بعيد، لاسيما في القضايا التي تهمها بصورة مشتركة.

واكد البيان مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واعرب وزير الخارجية التركية عن تأييده لجهود الحكومة العراقية في الحفاظ على وحدة العراق الوطنية والدفاع عن سلامته الاقليمية. ونظر الوزيران في قضية استخدام المياه المشتركة واتفقا على ضرورة عقد اجتماع في اسرع وقت لخبراء قانونيين وفنيين. ووجهت الدعوة الى البزاز من سليمان ديميريل، رئيس رئيس وزراء تركيا لزيارة تركيا(٧١).

وفي السياق ذاته رحبت الصحافة العراقية بتطور العلاقات بين البلدين، فاشارت صحيفة البلد الى قوة العلاقات وعمق الروابط التي تشد البلدين الى بعضهما. وواضحت صحيفة الفجر الجديد ان ماتوصل اليه من الاتفاق خلق جو من الطمانينة ليس في البلدين المتجاورين فحسب بل وفي منطقة الشرق الاوسط باكملها(٧٢).

واثمرت سياسة البزاز تجاه تركيا في الحصول على مكاسب جيدة للعراق اذ قامت تركيا بمجموعة خطوات احادية الجانب واعلن عن رغبة في حل المسألة الكردية بالطرق السلمية لذلك بدات المفاوضات بين الحكومة المركزية والاكراد وتوصلو الى اتفاق عرف بـ بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ او مشروع البزاز وعلى اثر البيان، حبت الحكومة التركية بحل المسألة الكردية للحفاظ على وحدة العراق الوطنية، وفي الوقت نفسه اشاد البزاز بموقف الحكومة التركية تجاه الحكومة العراقية في موقفها ضد الحركة الكردية المسلحة وعد الموقف مبادرة ستحسب على العلاقات بين الجارين المسلمين في الجوانب التجارية والاقتصادية مستقبلاً(٧٣).

وفي الاطار ذاته قام البزاز في الثالث من تموز ١٩٦٦ بزيارة تركيا على راس وفد رسمي، وقد رحب سليمان ديميريل بالبزاز في المطار واشار الى اهمية التقارب المعنوي القائم بين تركيا والعراق، ورد البزاز بكلمة مماثلة.

وعقد الوفدان اجتماعهما الاول واستعرض رئيس الوفد العراقي سياسة حكومته الخارجية موضحاً الرغبة في اقامة احسن علاقات الود وحسن الجوار بينهما وبين الدولتين الجارتين تركيا وايران دون الالتزام باي حلف من الاختلاف مهما كان اسمه ونوعه.

وقد اجاب رئيس الوفد التركي مؤكداً اهمية الروابط التاريخية والدينية التي تشهد البلدين الى بعضهما(٧٤).

واثناء الزيارة، تم التوقيع على اتفاق للتعاون في مجالات السياحة بين العراق وتركيا، وتضمن سعي البلدين لاتخاذ الاجراءات كافة لتحسين ظروف السياحة وزيادة التبادل السياحي، وتأليف لجنة مختلطة لتطبيق الاتفاق، وقد قام البزاز بزيارة لازمير واسطنبول، وقدم دعوة الى سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا لزيارة العراق.

كما قام الاستاذ بزيارة بعض الاماكن التأريخية والمؤسسات الصناعية اثناء مكوثه في انقرة وعند زيارته لقونيا وتمت تلك الزيارات بدافع من الرغبة في اجراء اتصالات ودية على نطاق اوسع مع المسؤولين في تلك المؤسسات ومع المواطنين الاتراك، وقد انتهز رئيس وزراء العراق الفرصة ليجدد الدعوة التي سبق وان وجهها لزميله رئيس وزراء تركيا لزيارة العراق، وكرر)السير ديميريل شكره لتلك الدعوة فصرح عن عزمه الى زيارة العراق في اقرب وقت ممكن(٧٥).

وقد رحبت الصحف العراقية والتركية بالزيارة والنتائج التي تمخضت عنها، فكتبت صحيفة الجمهورية مقالاً بعنوان لقاء العواطف والمشاعر لايدع مجال للخلاف والاختلاف قالت فيه: "استأثر البيان العراقي التركي المشترك بدراسة واهتمام الاوساط الوطنية في البلدين، وتركزت عليه تعليقات اضافية وكثيرة من جانب المسؤولين والاجهزة المعنية بالشؤون العامة وكان له الصدى الواسع في المحافل الخارجية، وعده الكثيرون قاعدة انطلاق للعلاقات ليس بين العراق وتركيا فحسب، وانما بين العرب وتركيا ايضاً. بعد ان اصبح التعاون بين دول الشرق الاوسط في المجالات الحيوية، ضرورة لامفر منها" (٧٦).

واشارت صحيفة العرب الى البيان المشترك ذاكرةً "مهما احتوى اطاره على صور واضحة معبرة عن علاقات الاخوة والصداقة والجوار والدين والمصالح المشتركة بين العراق وتركيا البلدين الجارين الصيقين، فان هذه العلاقات في طبيعتها واصالتها وصمودها عبر التاريخ اعمق من كل بيان واوسع من كل اطار، واروع من كل صورة(٧٧).

في حين ذكرت صحيفة (عدالت) الناطقة بلسان حزب العدالة الحاكم في تركيا "ان الزيارة خطوة مباركة نحو الامام في تطور العلاقات بين البلدين[٧٨]. كما اوضحت صحيفة (ميليت) التركية الواسعة الانتشار في مقال ختامي "ان تركيا بحاجة ماسة الى تأييد الجمهورية العراقية فيما يتعلق في قضية قبرص وان العراق يحتاج الى مؤازرة تركيا لحقوق عرب فلسطين" [٧٩].

وبعد استقالة وزارة البزاز وتشكيل وزارة ناجي طالب في التاسع من آب ١٩٦٦، اعلن في منهاجها الوزاري في الحادي والعشرين من آب ١٩٦٦ الذي اشار فيه ان وزارته تتمسك في علاقاتها مع تركيا بسياسة حسن الجوار والرغبة الصادقة في التعاون وتبادل المنافع في المجالات كافة ام استمرت وزارة ناجي طالب على نهج وزارة البزاز وحرصت على توثيق العلاقة مع تركيا[٨٠].

وفي شباط ١٩٦٧، سجلت العلاقات العراقية التركية تطوراً ملحوظاً، اذ قام الرئيس عارف بزيارة رسمية الى تركيا للمدة[٨١] (٢٠-٢٦شباط ١٩٦٧) بدعوة من الرئيس التركي (جودت صوناي) وعدت اول زيارة قام بها رئيس جمهورية عراقي الى تركيا التي اظهرت الصداقة والاخوة المتزايدة بين البلدين والتقى الرئيس عارف بالمسؤولين الاتراك وجرت خلالها مباحثات في جو من الصداقة والتفاهم وفي ختام المباحثات صدر بيان مشترك اكد فيه وجود امكانيات واسعة لتنمية العلاقات العراقية التركية والتعاون بينهم[٨٢].

كما اعلنا عن رغبتهما المشتركة وايمانهما بادامة وتقوية الاخوة والصداقة التي تستمد قوتها من الوشائج التاريخية والثقافية القائمة بين بلديهما والتي تزدهر بصورة تبعث على الارتياح، وقد اتفق الرئيسان في الراي بأن الاساس المتين الذي قامت عليه العلاقات هو ايمانهما المشترك بان توافر اسباب التفاهم والتعاون في المنطقة هو في صالحهما واخلاصهما لقضية السلم ومبادى الامم المتحدة وشعورها بضرورة قيام تعاون وثيق يكون في صالح البلدين يحكم جيرتهما[٨٣].

وشكلت الزيارة التي قام بها الرئيس عارف الى تركيا مرحلة كبيرة من تقارب العلاقات العراقية التركية كونها تمكن في تقارب وجهات النظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وبصدد موقف تركيا من قضية فلسطين ذكر الرئيس التركي جودت صوناي قائلاً: "ان تركيا اعلنت دائماً بانها تساند الدول العربية في القضايا المشروعة مثل قضية اللاجئين الفلسطينين العرب، وتركيا تحتفظ بتفهمهما وعطفها تجاه حالة اللاجئين الفلسطينين العرب المؤلمة وتؤمن وفق قرارات الامم المتحدة بان قضية فلسطين لن تحل باية صورة من الصور الا بعد اعادة حقوق اللاجئيين[٨٤].

اما عن مشكلة قبرص، فكرر عارف موقف الحكومة العراقية وهو ان بالامكان ايجاد حل قائم على اساس صيانة واستقلال قبرص واحترام حقوق الجانبين المشروعة التي ضمنتها الاتفاقيات الدولية، وعبر الرئيس التركي صوناي عن امتنان حكومته من موقف الحكومة العراقية من المشكلة تلك[٨٥].

وكذلك تبادل رئيسا الدولتين الراي حول امكانيات التعاون العملي بين تركيا والعراق واعارا موضوع تنمية العلاقات التجارية بين البلدين اهتماماً خاصاً، اذ قررا بذل المزيد من الجهود في ذلك الاتجاه، ووجدا ان من المفيد وتحقيقاً لتلك الغاية بتشكيل لجنة مشتركة تباشر اعمالها باسرع وقت ممكن.

وتأسيساً على ذلك، تقرر تأليف لجنة مشتركة من الفنيين الاتراك والعراقيين لدراسة موضوع تجارة الترانزيت بين البلدين، وتم الاتفاق على ارسال هيئة فنية تركية الى العراق اثناء مدة لاتتجاوز شهر واحد لدراسة موضوع استيراد تركيا الغاز الطبيعي من العراق واتفقا على تنمية وسائل المواصلات بينهما مما يزيد امكانيات الاتصال بين الشعبين العراقي والتركي، وكذلك اتفقا على وجوب البدء بالمباحثات المتعلقة بشأن المياه المشتركة باقرب وقت(٨٦).

واثناء تواجد الرئيس عارف في تركيا قام بزيارة عدد من المؤسسات الصناعية والتعليمية والصحية والثقافية والمعالم التاريخية، واعرب عن تقديره لما اطلع عليه عن كثب من الانجازات في تلك الميادين(٨٧).

وفي الواقع ان تلك الزيارة قد جاءات بنتائج كثيرة النفع ليس للبلدين الجارين الصديقين فحسب بل للعرب والاتراك ايضاً وتناولت مصالح الشعبين كذلك تناولت مصالح الامتين الوطنية والقومية التي تعد مشتركة ومتقابلة وليس ادل على ذلك من تاكيد رئيس الحكومة التركية على تعاونه مع العراق والامة العربية على مافيه ضمان لحقوق العرب الفلسطينيين وتأبيده للقضايا العربية في جميع المجالات الدولية(٨٨).

وقد برهنت زيارة عارف للجارة تركيا بما لايدع مجالاً للشك بان التزاير بين الدول المتجاورة والصديقة من شأنه تحقيق نتائج عظيمة ولاسيما اذ كانت تلك الدول تجمع بينهما روابط وثيقة دينية وتاريخية وثقافية ومصلحية كالعراق وتركيا.

واستمرت العلاقات التقليدية بين تركيا والعراق ماخلا سعي تركيا الى تأمين احتياجاتها من الغاز والنفط العراقي فقد وصل الى بغداد في الاول من نيسان ١٩٦٧ وفد فني تركي لاجراء المباحثات حول تصدير الغاز الطبيعي من العراق الى تركيا وذلك تنفيذاً للبيان المشترك الذي صدر عقب زيارة الرئيس عارف الى تركيا وبناءً على الرغبة التي ابداها الجانب التركي لاستيراد الغاز الطبيعي، وقد تم نتيجة المباحثات التوصل الى اتفاق بين الوفدين العراقي والتركي على توقيع بروتوكول في السابع من نيسان ١٩٦٧، اتفق الطرفان بموجبه على مبدا قيام العراق بتجهيز الغاز الطبيعي بواسطة مد خط انبوب الى تركيا والمباشرة بالدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بوضع المشروع في حيز التنفيذ(٨٩).

وبموجب ذلك الاتفاق اضحت حاجة تركيا من الغاز الطبيعي بمعدل ٣٠٠ مليون قدم مكعب يومياً منذ السنة الاولى لتنفيذ المشروع ثم ارتفعت الى ٦٠٠ مليون قدم مكعب يومياً في السنة العاشرة لاغراض كالصناعات البتروكيمياوية والمعامل التي تستعمل الغاز كوقود، فضلاً عن تجهيز معظم المدن العراقية

الواقعة على طريق خط الانبوب الى تركيا وقد تعهد الجانب التركي بدراسة موضوع قيامه بتمويل جزء من المشروع في الاراضي العراقية على اساس قرض يسدد من عوائد الغاز المصدر الى تركيا باقساط سنوية لمدة لاتقل عن ١٢ سنة[٩٠].

وفي سياق اخر، بعث الرئيس عارف في السابع والعشرين من آيار ١٩٦٧ رسالة الى الرئيس التركي جودت صوناي يطالبه بتأييد تركيا للموقف العربيي في الصراع ضد (اسرائيل) وبالتالي عدت تركيا على محك التجربة الفعلية لاختيار مدى صحة سياستها الجديدة انذاك تجاه القضايا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية. لذا قامت تركيا باستدعاء سفرائها في الدول العربية لبحث الوضع الخطير، وعقب ذلك صدور بيان مشترك جاء فيه "ان الحكومة التركية تراقب عن كثب التطورات الحديثة في منطقة الشرق الاوسط وستبذل المساعي الحميدة لتخفيف هذا التوتر في المنطقة، وسوف لاتتوانى عن اداء واجبها تجاه هذه الازمة الخطيرة".

وحثت تركيا الاطراف المتنازعة تجنب كل حالة تؤدي الى اخلال السلام[٩١]. وعند بدء الحرب بعدوان (اسرائيل) في الخامس من حزيران ١٩٦٧ على الدول العربية، بدا الموقف التركي يظهر انحيازاً لصالح العرب على الرغم من ان تركيا لم تظهر مجابهتها (لاسرائيل) علناً[٩٢].

وبالرغم من كل ذلك، استمر العراق في بذل جهوده للتقرب من تركيا ففي تشرين الاول ١٩٦٧، زار رئيس وزراء تركيا سليمان ديميرايل العراق اثناء المدة بين (٢٠-٤٢ تشرين الاول ١٩٦٧) بدعوة من السيد الفريق (طاهر يحيى) رئيس وزراء العراق، وقد رافق السيد سليمان ديميرايل وفد على مستوى عال ضم السيد احسان صبري جاغليا لكل وزير الخارجية والسيد رافت وزير الطاقة والموارد الطبيعية والسيد شرف قايالر عضو مجلس الشيوخ والسيد احسان توبال اوغلو عضو مجلس الشيوخ والسيد مصطفى كولجي وكيل عضو مجلس الشيوخ واخرين[٩٣].

استقبل السيد ديميرايل من قبل السيد الفريق عبد الرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية، زار رئيس الوزراء التركي اثناء مكوثه مدن كربلاء والموصل وكركوك والبصرة واعرب عن تقديره للتقدم الذي حقق في الميادين المختلفة[٩٤].

وفي جو من التفاهم والصداقة والاخوة المتبادلة الذي اتسمت به تلك الزيارة اجرى رئيسا وزراء الدولتين مباحثات مستفيضة حول مختلف جوانب الموقف الذي يسود لان منطقة الشرق الاوسط ودرسا بالتفصيل القضايا ذات الاهمية الثنائية من اجل زيادة تقوية العلاقات المتطورة تطوراً مستمراً بين البلدين[٩٥].

وفضلاً عن ذلك، اعاد رئيس وزراء العرق (طاهر يحيى)، شرح بلاده ازاء فلسطين ومحنة شعبها واعرب عن تقدير وامتنان حكومة وشعب العراق للمساندة القيمة التي قدمتها تركيا للبلدان العربية طوال

الازمة في الشرق الاوسط وللمساعدة المقدمة لضحايا الصراع المسلحة من العرب. وكرر رئيس الوزراء التركي المشاعر الوثيقة الودية لتركيا نحو الشعوب العربية وتاييدها لقضاياها المشروعة[٩٦].

كما كرر قلق حكومته الشديد الذي سبق الاعراب عنه في الجمعية العامة للامم المتحدة ازاء اجراءت (اسرائيل) الانفرادية في القدس واعمالها في الاراضي المحتلة وتعنتها في موضوع اللاجئين. وقد اكد السيد سليمان ديميرايل معارضة تركيا لاستخدام القوة والاحتلال العسكري كوسيلة للحصول على منافع سياسية ومكاسب اقليمية في العلاقات الدولية.

ودعا رئيس وزراء تركيا ضمن ذلك الاطار الى سحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة كافة منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ والى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن القدس واللاجئين العرب تنفيذاً دقيقاً[٩٧].

ودرس رئيس وزراء الدولتين المشكلة القبرصية وقد اعرب رئيس الوزراء التركي عن عميق تقدير تركيا لموقف العراق بذلك الخصوص وشرح بصورة مفصلة التطورات الحالية واسباب انعدام التقدم في تسوية المشكلة.

وتاكيداً من جانب رئيس الوزراءللقوة الملزمة للمعاهدات الدولية فقد شدد الرئيسان ثانية على الحاجة الى حل عاجل ومتفق عليه لتلك المشكلة من شأنه الحفاظ كلياً على الحقوق والمصالح المشروعة للجاليتين في الجزيرة من اجل ان تعيشا في سلام وامن كامل[٩٨].

وفي مجال العلاقات الثنائية اعرب كلا الجانبين عن رغبتهما القوية في مزيد من التطور لتلك العلاقات واكدا اعتمادهما المخلص با الوشائج التاريخية والحضارية والقائمة بين بلديهما تشكل اساساً متيناً في هذا المجال[٩٩].

وتلبية للدعوة التي وجهها الرئيس عبد الرحمن عارف وصل الى بغداد الرئيس التركي جودت صوناي في السابع والعشرين من نيسان ١٩٦٨ في زيارة استغرقت خمسة ايام، واثناء مادبة العشاء التكريمية قال الرئيس عارف: "ان العراق يعتمد على التفهم الذي ابدته تركيا تجاه القضية الفلسطينية وعلى مشاركتها له في المراحل التي تؤدي الى حل سياسي للازمة. وانني انوه بالحكمة السياسية التركية في معالجة القضية القبرصية التي ستؤدي الى حل يضمن للقبارصة الاتراك جميع حقوقهم". ورد صوناي قائلاً: "ان تركيا تساند بقوة القضية العربية، ولاسيما قضية فلسطين، وان الروابط العديدة التي تشد العراق الى تركيا ستزداد مناعة في خدمة السلام والهدوء في المنطقة"[١٠٠].

واكد صوناي على ان تركيا لن تسمح للمعتدي ان يستفيد من عدوانه، وقال:" اننا نطالب باعادة السلام والهدوء الى هذه المنطقة من العالم والى صيانة جميع حقوق الشعب العربي في فلسطين"[١٠١].

وجرت عدة جولات من المحادثات بين الجانبين، وعند انتهاء الزيارة صدر البيان المشترك في الاول من ايار دعا فيه الرئيسان الى وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧. واكد البيان ان الرئيس التركي شرح للريسئ العراقي جوانب القضية القبرصية بينما شرحج الرئيس العراقي للرئيس صوناي تطورات الوطن العربي.

واعرب الرئيس التركي عن تقدير حكومته لموقف الحكومة العراقية تجاه قبرص القائم على اساس صيانة استقلال قبرص واحترام الحقوق المشروعة التي ضمنتها الاتفاقية الدولية للجاليتين التركية واليونانية[١٠٢].

واضاف البيان بقول:" ان الرئيس التركي اكد في محادثاته مشاعر الصداقة والتعاطف التي تكنها تركيا للبلدان العربية ومعارضة تركيا لاستخدام القوة سبيلا للحصول على مزايا سياسية ومكاسب اقليمية واستخدام هذه المكاسب لفرض حلول من جانب واحد واكد الرئيس صوناي ان بلاده ترى ضرورة الحفاظ على الحقوق المشروعة للبلدان العربية وايجاد حل يستند على العدل في المنطقة[١٠٣].

٣-القضية الكردية وانعكاساتها.

تعد القضية الكردية من القضايا البارزة التي عرفتها تاريخ العراق السياسي الحديث والمعاصر وعندما تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية العراقية وعبد الرحمن البزاز رئاسة الوزارة وقد اعطى ذلك الامر املاً في نفوس الاكراد في التوصل الى حل مقبول، فقام الاكراد من جانبهم بالخطوة الاولى واعلنو من اذاعة صوت كردستان الحرة عن استعدادهم للتفاهم مع الحكومة وانهاء الحرب[١٠٤].

وقد شهدت المدة الممتدة بين عامي (١٩٦٦-١٩٦٨) انفراجاً نسبياً في الحياة السياسية، اذ تجاوب الرئيس الجديد مع بعض مطاليب القوى السياسية، كما اصدر البيان رقم (٢٩) لعام ١٩٦٦ والخاص بمنح الاكراد حقوقهم القومية. وقد تضمن المواد الاتية:

١- اعتراف الحكومة العراقية اعترافاُ قاطعاً بالقومية الكردية في الدستور المؤقت المعدل وهي مستعدة لتأكيد الاعتراف وتوضيحه في الدستور الدائم بحيث تصبح القومية الكردية والحقوق القومية للاكراد في الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين العربية والكردية وسيتساوى العرب والاكراد في الحقوق والواجبات.

٢- ان الحكومة مستعدة لاعطاء تلك الحقيقة السلمية ووجودها الحقيقي قانون المحافظات الذي سيعلن على اساسا اللامركزية وسيكون لكل محافظة وقضاء وناحية شخصية مشاركة يعترف بها ولكل وحدة ادارية مجلسها المنتخب يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال التعليم والصحة وغيرها من الشؤون المحلية ويحول القانون نفسه صلاحية احداث تعديلات ضمن اطار الوحدات الادارية كما يخول صلاحيات انشاء وحدات ادارية جديدة اذ اقتضت المصلحة العامة ذلك[١٠٥].

٣- اعتراف الحكومة باللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق التي تسكنها اكثرية كردية يكون التعليم باللغتين على وفق مايحدده القانون والمجالس المحلية.

٤- اجراءانتخابات برلمانية ضمن المهلة التي حددها الدستور المؤقت والبيان الوزاري شاملاً الاكراد في المجلس الوطني المقبل بالنسبة الى عدد السكان وعلى وفق المنهج المنصوص عليه قانون الانتخابات.

٥- مشاركة الاكراد اخوانهم العرب في جميع المناصب العامة على وفق نسبة عددهم بما في ذلك الوزارات والدوائر العامة والمناصب القضائية والدبلوماسية والعسكرية مع اخذ مبدأ الكفاءة بعين الاعتبار.

٦- تخصيص المنح الدراسية والبعثات الى الخارج للتخصص في ضوء الكفاءات الشخصية وحاجة البلاد وتهتم جامعة بغداد اهتماماً خاصاُ بتدريس اللغة الكردية وادابها وتقاليدها العقائدية والتاريخية كما ان الجامعة ستفتح فروعاً لها في الشمال متى ماتوفر المال اللازم لذلك[١٠٦].

٧- اشراك الاكراد كموظفين حكومين في المحافظات والاقضية والنواحي ولاتعطى مثل تلك الوظائف لغيرهم الا اذا كان في ذلك مصلحة المنطقة.

٨- تقضي الحياة البرلمانية بانشاء منظمات سياسية وسيكون للصحافة الحق في الاعراب عن رغبات الشعب وسيشارك الاكراد في تلك الحقوق ضمن حدود القانون.

٩- أ- عندما تتوقف اعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في هذه الاعمال في الشمال وكذلك جميع الذين صدرت بحقهم احكام لاشتراكهم في اعمال العنف او لعلاقتهم بها كما يشمل العفو جميع الذين قيدت حريتهم[١٠٧].

ب- عودة جميع المسؤولين الموظفين الاكراد الى مناصبهم السابقة واجراء التعيينات بصورة عادلة.

١٠- عودة الفارين الى وحداتهم شريطة ان يتم ذلك خلال شهرين وسيعامل اولئك العائدين بعطف كما سيمنحون عفواً خاصاً ويطبق ذلك فوراً اصدار ذلك البيان على وفق الشروط الاتية.

أ- وجوب عودة جميع من كانو في الجيش ومعهم اسلحتهم.

ب- وجوب عودة من كان في الشرطة الى قوة الشرطة ومعهم اسلحتهم.

ج- يعد جميع المدنيين ممن حملوا السلاح في مرحلة العنف منظمة ملحقة بالدولة وستساعدهم الحكومة على استئناف حياتهم العادية والى ان يتم ذلك فستظل الحكومة مسؤولة عنهم وعلى جميع اولئك الذين يستأنفون حياتهم العادية ان يسلموا جميع اعتدتهم واسلحتهم الى الحكومة وفق الخطة التي تعد لهذه الغاية.

دعوة قوة الفرسان الى مراكزها عند احلال السلام اما اسلحتهم فتشرد منهم وفقاً للخطة الموضوعة لهذه الغاية[١٠٨].

١١- تخصيص جميع الاموال المنفقة على مكافحة اعمال العنف لاعمار الشمال وسوف تنشأ هيئة خاصة لاعمار المنطقة الكردية ويخصص المال اللازم لتلك الهيئة ويعيين وزير خاص لرعاية مناطق الاصطياف وزراعة التبغ كما ان الحكومة لاسباب وطنية وانسانية ستكفل الايتام من الارامل وجميع الذين اصيبوا بعاهات نتيجة العنف[١٠٩].

١٢- اعادة اسكان الافراد والجماعات الذين نزحوا عن مناطقهم بغية ايجاد وضع عادي واذا رات الحكومة ان المصلحة العامة تتطلب منها في المستقبل استملاك اي متاع فان ذلك يجب ان يقترن بتعويض عادل وسريع[١١٠].

بعد اعلان الحكومة البيان ارسل الملا مصطفى البارزاني[١١١]، برقية الى رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف والى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز اعرب فيها عن تأييده البيان التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ وقال عنه "انه تعبير صادق عن رغبته في رعاية ابناء الشعب عموماً من عرب واكراد لتحقيق ماتصبوا اليه البلاد من سلم ورخاء وازدهار، ووحدة وطنية ودعا باخلاص الى مؤازرة البيان لتحقيق الاهداف التي وردت فيه" [١١٢].

وقد وصف عدنان الباجه جي وزير الخارجية البيان بانه تعبير عن ارادة الشعب العراقي بعربه واكراده وحظي البيان بتأييد جميع ابناء الشعب العراقي وأكد ان ذلك يعبر عن منهاج وليس اتفاق ثنائي بين الحكومة والاكراد واعلن ان الحكومة باشرت بالتنفيذ فعلاً[١١٣].

ولكن قبل ان تسنح الفرصة لحكومة عبد الرحمن البزاز تنفيذ ذلك البرنامج المتوازن حتى يرى ثمار بيانه الذي اطلق عليه بيان (التاسع والعشرين من حزيران). استقالت لتخلفها حكومة ناجي طالب الضابط الذي عرف ان اراءاه تعارض بيان التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦[١١٤].

عندما جاء ناجي طالبالى الحكم حاول التعامل مع تلك المشكلة بروح ايجابية والاستفادة من بيان التاسع والعشرين من حزيران في معالجتها ، وقد اكد ناجي طالب في ذلك: "عندما تسلمت رئاسة الوزارة بدات ادرس قضية الاكراد فاخذت بيان ٢٩ حزيران وبدات في دراسة فوجدته يصلح لان يكون بداية للتعامل مع القضية ولذلك وافقت عليه وبدات تسعى في تطبيقه ولكن الاكراد بداو يتباطئون في تطبيقه وكان الواسطة يومها بيني وبين الاكراد السيد مصلح النقشبندي وزير العدل في وزارتي وقد ارسل لي الملا مصطفى البرازي رسالة شخصية شرح فيها الظروف التي جعلته يحمل السلاح بوجه الحكومة". ثم قال: "ان المشكلة الكردية ليست مشكلة عراقية فقط وانما هي مشكلة اقليمية والملا مصطفى البرازاني يتحدث باسم القومية الكردية وهو لايمثل جميع الاكراد لان كثيرين من زعماء الاكراد يعارضونه".

وعليه، فان ناجي طالب لم يكن مستعداً للاعتراف ببيان حزيران كحل للقضية ولم يقبل به الا بعد تردد فقرر ان يستفيد منه في معالجة المشكلة[١١٥].

وعلى الرغم من توجهات عبد الرحمن عارف في ذلك الخصوص في كتاب التكليف وتعزيزات الحزب البارزاني من الرضوخ لارادة الضباط فان ناجي طالب لم يبدا اية اشارة الى التنفيذ الفعلي للبيان بل ان حكومته فيما عدا اصدار الوعود بعفو عام واعمار الشمال. ولم تصدر اي بيان يوضح سياستها نحو المشكلة الكردية واتجه ناجي طالب في الوقت نفسه الى الضباط طالباً منهم الرأي والمشورة حول المشكلة في الشمال ولابد من القول ان معظم ضباط الجيش كانوا يعدون الصعوبات الداخلية والمالية في العراق سببها الاساسي[١١٦].

وفي ظل تلك المرحلة من النزاع مع الاكراد كان الرئيس عبد الرحمن عارف يحمل افكاراً مختلفة عن الحلول الممكنة للمشكلة الكردية وكان حريصاً في الوقت نفسه على كسب تأييد الملا مصطفى له لانه كان يخشى ان يكون التوتر في كردستان فرصة لبعض الضباط المغامرين حجة للتأمر عليه فقرر زيارة كردستان وعقد لقاء مع البارزاني بصورة مباشرة وجهاً لوجه.

وفي السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٦٦، توجه الى الشمال برفقة وزير الدفاع اللواء شاكر محمود شكري ومعه وزير الدولة لشؤون اعمار الشمال احمد كمال قادر ومعاون رئيس اركان الجيش. وقد تفقد القطعات العسكرية الموجودة في محافظة اربيل والقى كلمات عدة اكد فيها دور الجيش في الحفاظ على وحدة الوطن وصيانة استقلاله والتقى هناك مع الملا مصطفى ومع قادة الحركة الكردية واسفر اللقاء عن مصالحة وطنية مع الاكراد واتفاق تام معهم واخذ الاكراد يسلمون اسلحتهم الثقيلة.

وفي ذلك الصدد اكد رئيس الجمهورية تمسكه بيان حزيران. اذ صرح بعد عودته الى بغداد قائلا "ان الهدف من هذه الزيارة الى شمال العراق كان الغرض منها تفقد القوات المسلحة العراقية والتعرف على مشاكل هذا الجزء من الوطن ووضع حد للاكاذيب والاشاعات التي تنشرها الجرائد المعادية في الخارج. ثم قال: "ولما وصلت راوندوز استقبلت الملا مصطفى البرزاني الذي بادر الى تسليم الاسلحة الموجودة لديه وهو مستمر في تسليم ماتبقى منها وفي الوقت نفسه اصبح الطريق مفتوحا وعاد كل شيء الى طبيعته. ثم قال: "ان هذه الزيارة الى الشمال كانت فرصة مهمة اكد فيها اخواننا الاكراد ثقتهم بحكومتهم وايمانهم بتحقيق السلام والاستقرار واقتناعهم بان القتال لن يؤدي الا الى الدمار والخراب"[١١٧].

واعرب الملا مصطفى البرزاني خلال مقابلة اجراها الوفد الصحفي المرافق لرئيس الجمهورية، اثر مقابلته لرئيس الجمهورية عن ثقته بالرئيس عبد الرحمن عارف ووصفه بانه رجل مؤمن صادق مسلم يحب شعبه ووطنه يحب الخير للجميع وبمثابة الاب لكل المواطنين.

واعلن البرزاني عن امله في تحقيق الاستقرار والامن للعراق مؤكداً ان الاكراد سيعملون من اجل استباب الامن والسلام وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية[١١٨].

ومن جانب اخر، عندما الف طاهر يحيى وزارته الرائعة قرر معالجة المشكلة الكردية وسريان حكومته في تطبيق بيان التاسع والعشرين من حزيران خطوات الى الامام فبدات المشاورات بين الحكومة والاكراد حول تنفيذ ماورد في بيان واعمار المناطق المتضررة ومشاركة الاكراد في الوزارة واصطدمت المشاورات بمطالب كردية جديدة مطالبة بالاستقلال الذاتي[١١٩].

ومن الجدير بالذكر كان موقف الجمهورية العربية المتحدة[١٢٠] من القضية الكردية معارضاً تماماً لاي انفصال بكل الوسائل ومؤيداً للمفاوضات سبيلاً الى حل سلمي ومطالبة بتحقيق الالحاح على الحكومة العراقية وتقدير مشاغلها لاسيما وان محادثات الوحدة كلفتها وقتاً طويلاً. كذلك فان المشكلة معقدة تحتاج الدرس العميق كما ان الطرف الكردي سيواجه عداء الحرب جميعاً اذ فكر في استئناف القتال كوسيلة للضغط على الحكومة العراقية.

وبعد الانتهاء من اجتماعات القيادة السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة صدر البيان المشترك بين الحكومتين في التاسع عشر من شباط ١٩٦٦ وجاء فيه بصدد قضية الاكراد ماياتي: "تؤكد القيادة السياسية الموحدة وحدة التراب العراقي وتقف في وجه اي محاولة خارجية او داخلية لفصل او اقتطاع اي جزء منه وهي في سبيل ذلك تساند العراق لانهاء التمرد القائم في جزء منه[١٢١].

وعلى الرغم من ذلك لم تحل القضية الكردية بشكل نهائي طيلة مرحلة حكم عبد الرحمن عارف[١٢٢].

الخاتمة

سعت الحكومة العراقية في عهد عبد الرحمن عارف الى تحسين صورة العراق وتوطيد علاقاته مع الدول العربية بشكل عام ودول الجوار المتمثلة بتركيا وايران بشكل خاص.

ويمثل المثلث الاستراتيجي المتمثل بالعراق وتركيا وايران مركزاً مهماً ومحورياً تجاه الدول العربية والاجنبية على حد سواء عبر خط يمر بكل من افغانستان والعراق وسوريا ولبنان وصولاً الى البحر المتوسط ودول اوربا الغربية.

وفي ضوء ذلك ادركت الحكومة العراقية في عهد عبد الرحمن عارف ان ضمان امن البلد الوطني والقومي يقتضي تبني سياسة احتواء واستيعاب مطالب الدول المجاورة له لاسيما تركيا وايران لاسيما وان العراق وعبر تاريخه الطويل مع كلا الدولتين بقي يتوجس الخيفة وعدم الثقة والحذر من المصالح والاطماع المحيطة به من قبلهما.

ان سياسة حسن الجوار التي اتخذها عبد الرحمن عارف مع تركيا وايران كانت بمثابة مفتاح الاستقرار السياسي ودعم نظامه الحاكم انذاك اذ اثبتت الصراعات التي قامت بين تلك الدول والعراق الى

فقدان التوازن الدولي للبلد وخلق حالة التوتر والعداء التي تعطي بطبيعة الحال مكاسب كبرى للدول الغربية التي تخطط لاثارة القلاقل والاضطرابات في تلك المنطقة تحديداً.

وعليه فان الاستقرار النسبي مع تلك الدول المجاورة يؤدي الى خدمة المصالح المشتركة للدول الثلاث معاً، ويعزز من تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري فضلاً عن تطوير العلاقات السياسية والثقافية وتحقيق التكامل الاقليمي بين دول المنطقة.

المصادر

١- جلال النعيمي، حكام العراق، بغداد، ١٩٩٣، ص١٢٣.

٢- عبد السلام عارف: ولد عبد السلام عارف في ٢٦ اذار ١٩٢١ في بغداد من عائلة تعمل في تجارة الاقمشة، منحدرة من منطقة خان ضاري، احدى ضواحي الفلوجة وكان جده شيخ عشيرة الجميلة وخاله الشيخ ضاري المحمود الزوبعي احد قادة ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى. نشأ في بغداد واكمل دراسته الابتدائية والثانوية عام ١٩٣٤. التحق بالكلية العسكرية التي تخرج فيها عام ١٩٤١ برتبة ملازم ثان. من ثوارؤ ثورة مايس ١٩٤١ ضد الحكومة الخاضعة للاحتلال البريطاني ابان الحرب العالمية الثانية بقيادة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة. اختير عام ١٩٤٦ مدرباً في الكلية العسكرية. من المعروفين بروح القيادة والمهنية العالية. توفي عام ١٩٦٦.
لمزيد من التفاصيل ينظر، احمد فوزي، عبد السلام محمد عارف، مطابع الدار العربية بغداد، ١٩٨٩، ص١٣.

٣- المصدر نفسه ص١٤.

٤- صحيفة الزمان، بغداد، ٢٢/كانون الثاني/٢٠١٧.

٥- عبد الرحمن عارف:- عبد الرحمن محمد عارف الجميلي (١٩١٦-٢٤ آب ٢٠٠٧) الرئيس الثالث لجمهورية العراق، ولقد شغل منصب الرئيس للمدة من ١٦ نيسان ١٩٦٦- الى ١٧ تموز ١٩٦٨. كان احد الضباط الذين شاركو في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تنسب الى الكلية العسكرية سنة ١٩٣٦ وتخرج منها برتبة ملازم ثان، وتدرج في المناصب العسكرية حتى بلغ رتبة لواء ١٩٦٤ وشغل عدة مناصب عسكرية هامة وفي عام ١٩٦٢ احيل الى التقاعد، واعيد الى الخدمة ثانية في ٨ شباط ١٩٦٣ ثم اسندت اليه رئاسة اركان الجيش العراقي، وبعد مقتل شقيقه عبد السلام عارف في حادث مروحية غامض، اجمع القياديون في الوزارة على اختياره رئيساً للجمهورية امام المرشح المنافس عبد الرحمن البزاز ليكون ثالث رئيس بجمهورية العراق.

لمزيد من التفاصيل ينظر:- جريدة الجمهورية، العدد ٤٦٩، ١٩ نيسان ١٩٦٦.

٦- عبد الكريم فرحان:- ولد عام ١٩٢٢، احد الضباط الاربعة التي تشكلت منهم اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار، قام بادوار عسكرية ومدنية هامة، درس القانون بكلية الحقوق بجامعة بغداد وكانت اخر مسؤولية عسكرية تولاها هي قيادة الفرقة الاولى في الجيش العراقي، ومع تطورات احداث مابعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تولى وزارة الثقافة والارشاد القومي عام ١٩٦٣ ثم تقلد منصب الامين العام للاتحاد الاشتراكي في العراق ١٩٦٤ وعين عضواً في القيادة السياسية المشتركة لمصر والعراق، كان من ابرز الشخصيات الوحدودية والعروبية، وحمل حقيبة الزراعة و الاصلاح الزراعي عام ١٩٦٧ واستقال عام ١٩٦٨، واعتزل العمل السياسي ومارس مهنة المحاماة لعدد من السنوات وتوفي عام ٢٠١٥.

لمزيد من التفاصيل ينظر:- عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨) ط٢، دار البراق، لندن، ١٩٩٦، ص١٣٨.

٧- سعيد الصليبي:- ولد في مدينة الرمادي عام ١٩٢٢، تخرج من الكلية العسكرية الملكية العراقية في اربعينيات القرن الماضي، شغل العديد من المناصب منها مدير الحركات عام ١٩٦٣، وقائد موقع بغداد وامر الانضباط العسكري (١٩٦٣-١٩٦٨) ومن الابطال المشاركين في حرب فلسطين عام (١٩٤٨-١٩٤٩) وحروب ١٩٦٧-١٩٦٨-١٩٦٩.للمزيد من التفاصيل ينظر:- حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين،ج٢،ط١ دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٦٦، ص٥٤.

٨- حردان التكريتي: حردان عبد الغفار العزاوي التكريتي، ولد في مدينة تكريت عام ١٩٢٥ من عشيرة العزة، قائد سلاح الجو العراقي ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، وكان من الشخصيات المهمة في ثورة ١٧/ تموز ١٩٦٨ . تقلد عدد من المناصب كان اخرها وزير الدفاع ونائب رئيس الجمهورية. توفي عام ١٩٧١.

لمزيد من التفاصيل ينظر:- سيف الدين الدوري، الفريق حردان التكريتي صحيفة الخيانة والغدر، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٨.

٩- طاهر يحيى: طاهر يحيى محمد عكيلي، ولد عام ١٩١٣ في مدينة تكريت وهو من عشيرة الدهامشة، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في بغداد فعين معلماً، قضى طاهر يحيى حياته العسكرية تحت امرة الزعيم عبد الكريم قاسم، وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عينه الزعيم مديراً عاماً للشرطة، وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة لعبد الوهاب الشواف في اذار ١٩٥٩ احيل الى التقاعد وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ اصبح عضواص في مجلس قيادتها. توفي عام ١٩٨٦.

لمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة التأخي/ بغداد/٧٨١٤/٦/٦/٢٠١٦.

١٠- احمد فوزي، المصدر السابق، ص٢٢.

١١-ليث عبد الحسن الزبيدي/١٤ تموز١٩٥٨ في العراق، ط٢/ مكتبة اليقظة العربية، بغداد،١٩٨١، ص١٢٧-١٢٨.

١٢-المصدر نفسه، ص١٣٠.

١٣-علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية قسم الدراسات التاريخية/٢٠٠٥/ص١٧.

١٤-المصدر نفسه، ص٢١.

١٥-جريدة المنار، العدد ٥٥٧١، ١٩ نيسان ١٩٦٦.

١٦-ميثاق باندونغ: عقد في مدينة باندونغ الاندونسية عام ١٩٥٥وشارك فيه الرئيس جمال عبد الناصر فضلاً عن رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو وجوزيف تيتو رئيس يوغسلافيا والرئيس السوداني اسماعيل الازهري جبهة التحرير الوطني كملاحظ، تبنى مؤتمر مجموعة من القرارات لعام القضايا العربية وضد الاستعمار وكان لمؤتمر باندونغ عشرة مبادئ منها احترام حقوق الانسان الاساسية واهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة واحترام سيادة جميع الدول وسلامة اراضيها واقرار مبدأ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها والامتناع عن القيام باي عدوان وتعزيز المصالح المشتركة وغيرها.

لمزيد من التفاصيل ينظر: مالك بن نبي فكرة الافريقية الاسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان. ٢٠١٢، ص٢٨٦.

١٧-صحيفة المنار، العدد ٢١٠٠، ٢٧ نيسان ١٩٦٤.

١٨-صحيفة المنار، العدد ٢٦٣١، ٢٩ تموز ١٩٦٤.

١٩-القران الكريم، سورة ال عمران، اية ١٠٤.

٢٠-احمد فوزي، المصدر السابق، ص١٣٧.

٢١-المصدر نفسه، ص١٣٧.

٢٢-جلال النعيمي، المصدر السابق، ص٣٢٥.

٢٣-المصدر نفسه، ص٣٢٥.

٢٤-عدنان الباجه جي: ولد في بغداد عام ١٩٢٣، يرجع اصل اسرته لمدينة الموصل ولقبيلة شمر العربية، وهو ابن السياسي البارز في عهد الملكيةمزاحم الباجه جي الذي كان رئيس الوزراء

العراقي خلال الحرب في فلسطين عام ١٩٤٧، وعين سفيراً للعراق في الامم المتحدة ابان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ثم وزيراً للخارجية في عهد عبد السلام عارف، وكان خارج العراق عندما اطاح البعثيون بحكم عبد الرحمن عارف في انقلاب تموز ١٩٦٨ وارتاى عدم العودة والعمل مع المعارضة العراقية اذ كان عضواً بارزاً فيها.

لمزيد من التفاصيل ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين/ ج٢/دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/١٩٦٦/١٢٧.

٢٥-صحيفة المنار، العدد ٢٦٥٤، ٣/اذار/ ١٩٦٤.

٢٦- مجلة الخيري/ العدد بلا، تشرين الثاني/١٩٦٥/ص٥.

٢٧-المصدر نفسه، ص٥.

٢٨-مهدي بيراشة: شغل مناصب عديدة من بينها محافظ مقاطعة فارس ووزير داخلية ايران، كما عين سفيراً في بغداد وكان سليط اللسان وفي الحادي عشر من تموز ١٩٦٤ تجاوز مهدي بيراسته الاعراف الدبلوماسية مع الرئيس عبد الرحمن عارف.

لمزيد من التفاصيل ينظر:تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ ج٩/بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٩٣.

٢٩-صحيفة المنار، العدد ٢٧٣٠، ٢٢ آب ١٩٦٤.

٣٠-محمد رضا بهلوي: ولد في مدينة طهران الايرانية عام ١٩١٩ وهو الابن الاكبر لرضا بهلوي الذي حكم ايران وقد نودي به وريثاً للعرش ١٩٢٦ ، اخر شاه يحكم ايران قبل قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ واستمر حكمه من ١٩٤١ الى ١٩٧٩ وكان يلقب بـ شاهنشاه اي ملك الملوك عمل الشاه على تغيرات سياسية من اهمها الغاء الاحزاب السياسية مع الابقاء على الحزب الحاكم واعادة الحياة مهمة الشرطة السرية (سافاك)، وكانت حقبة الستينات و السبعينات فترة انتعاش الاقتصاد الايراني . توفي عام ١٩٨٠.

لمزيد من التفاصيل ينظر: حسن الدجيلي، العلاقات العراقية الايرانية خلال خمس قرون، دار الهدى، بيروت، ١٩٩١، ص٤٧.

٣١-جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٩/بيت الحكمة/ بغداد/٢٠٠٥/ص٢٩٣.

٣٢-صحيفة الجمهورية، بغداد،٢٠،كانون الاول/١٩٦٦، العدد ٢٦٣١، ٢٩ تموز ١٩٦٤.

٣٣-المصدر نفسه.

٣٤-صحيفة الحياة (البيروتية)، العدد ٢٧٥، ٥ نيسان ١٩٦٥.

٣٥- صحيفة الجمهورية، بغداد، العدد ٢/١٠٠ تموز ١٩٦٦.

٣٦- المصدر نفسه.

٣٧- صحيفة الاخبار، (بغداد) العدد

٣٨- صحيفة صوت العراق/ بغداد/٧ تشرين الاول/٢٠١٥.

٣٩- المصدر نفسه.

٤٠- كاظم فنجان/ الحمامي/ قراءة في سجل الراحل عبد الرحمن عارف على الرابط الالكتروني hHP://www.dr.ibrahim-al-allaf.comldete. Ph.? 1,162.

٤١- عارف عبد الرزاق: ولد عارف عبد الرزاق في عام ١٩٢٤ في مدينة كبيسة في لواء الرمادي (محافظة الانبار)، ويرجع نسبه الى قبيلة البوحيدر. تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٣ وفي كلية الطيران البريطانية عام ١٩٤٥، ثم درس في كلية الاركان العراقية بين ١٩٥١-١٩٥٢ وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين قائداً للقوة الجوية في قاعدة الحبانية ثم احيل الى التقاعد. وعندما تسلم الرئيس عبد السلام عارف الحكم بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ عين وزيراً للزراعة في وزارة طاهر يحيى الاولى.

لمزيد من التفاصيل ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد/٢٠٠٦ ص١٦٣.

٤٢- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨،ج٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٦٤.

٤٣- المصدر نفسه ص٦٤.

٤٤- مجلة العرفان، المجلد ١٥، العدد ٤٣، صيدا، ١٩٦٧، ص١٠.

٤٥- المصدر نفسه ص١٠.

٤٦- عبد الرحمن البزاز: ولد البزاز في بغداد في جانب الكرخ في محلة (التكارتة)في العشرين من شباط عام ١٩١٣. ينتسب الى عشيرة المعاضيد، دخل مدرسة دار السلام الابتدائية في الكرخ عام ١٩٢٣ وتخرج منها ١٩٢٨ ، دخل المدرسة الثانوية المركزية عام ١٩٢٨ وتخرج فيها ١٩٣٢، بعدها التحق بكلية الفاو والعمارة ونقرة السلمان مدة ثلاث سنوات ونصف ثم اقصي عن الخدمة. وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ تسنم منصب سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة في القااهرة، وفي ايلول ١٩٦٥ تسنم منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير النفط بالوكالة في وزارة عارف عبد الرزاق ثم رئيساً للوزراء في عهد عبد الرحمن عارف، توفي عام ١٩٧٣.

لمزيد من التفاصيل ينظر: حميد المطبعي ، اعلام العراق في القرن العشرين، ج٢،ط١، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٩٦٦، ص١٤٨.

٤٧-ناجي طالب: ولد ناجي طالب بن محمد علي العنزي عام ١٩١٧ بمدينة الناصرية في جنوب العراق من اسرة عربية، من طبقة الاثرياء في المجتمع العراقي انذاك والده الحاج طالب من ملاكي الاراضي ورئيس بلدية الناصرية، اكمل ناجي دراسته وتخرج فيها عام ١٩٣٨ ومنح رتبة ملازم ثان ضمن صنف المدفعية وفي عام ١٩٥٦ انتمى الى تشكيل الضباط الاحرار واختير عضو للجنة العليا التي اسهمت في اسقاط النظام الملكي، توفي عام ٢٠١٢.

لمزيد من التفاصيل: خليل ابراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية، بغداد،١٩٨٩، ص٣٤.

٤٨- وسام حسين علي العيثاوي، عبد الرحمن ودوره السياسي في العراق للمدة ١٩٦٦-١٩٦٨، ص٣٤.

٤٩- المصدر نفسه، ص١٦.

٥٠- جريدة الجمهورية (بغداد)، العدد ١٠/١٠١٢ آب ١٩٦٦.

٥١- صحيفة النصر (بغداد)، العدد ٧/١٠٢٤ ايلول ١٩٦٦.

٥٢- صحيفة العرب، (بغداد) العدد ٦٩٧، ١١ آب ١٩٦٦.

٥٣- جعفر عباس حميدي/ ج٩/المصدر السابق/ص٢٩٦.

٥٤- المصدر نفسه/ ص٢٩٦.

٥٥- صحيفة الجمهورية/ (بغداد) العدد ٨/١٠١٧ تشرين الثاني ١٩٦٦.

٥٦- صحيفة الجمهورية (بغداد) ١٩/اذار/١٩٦٧.

٥٧- المصدر نفسه.

٥٨- جعفر عباس حميدي/ج/المصدر السابق/ص٢٩٨.

٥٩- صحيفة العرب/ بغداد العدد ٧٩٥/ ٢٠ آذار ١٩٦٧.

٦٠- صحيفة العرب/ بغداد العدد ٧٨٨/ ١٢ آذار ١٩٦٧.

٦١- المصدر نفسه.

٦٢- جعفر عباس حميدي /المصدر السابق/ص٣٠٠.

٦٣- المصدر نفسه/ ص ٣٠٠.

٦٤- صحيفة الوقائع العراقية/ (بغداد)/ ا تموز ١٩٦٧.

٦٥- المصدر نفسه.

٦٦- شاكر محمود شكري: ولد في بغداد عام ١٩١٢، ودخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٤، شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٦.....ثم تخرج في كلية الاركان عام ١٩٤٢، وبرز اسمه ضمن الضباط الاحرار الذين قامو بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وكان من الشخصيات المهنية والوطنية المعروفة في ذاكرة التاريخ العراقي، توفي عام ٢٠١٢.

لمزيد من التفاصيل: ينظر حميد المطبعي، اعلام العراق في القرن العشرين/ ج١/ ص١٦٤.

٦٧- صحيفة المنار، (بغداد)/ العدد ٦/٣٧٤٣/ ٢٨ آيار ١٩٦٧.

٦٨- محمد عبد الرحمن العبيدي، ايران وقضايا المشرق العربي ١٩٤١-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة/ كلية التربية/ جامعة الموصل/٢٠٠٥/ص٥٤-٥٥.

٦٩- المصدر نفسه، ص٥٥.

٧٠- صحيفة التأخي/ (بغداد)، العدد ٢٩٦/٢٥ حزيران ١٩٦٨.

٧١- صحيفة الجمهورية (بغداد)، ٢٧ آيار ١٩٦٦.

٧٢- صحيفة البلد، (بغداد)، ٢٧ آيار ١٩٦٦.

٧٣- صحيفة الغجر الجديد، (بغداد)، ٢٧ آيار ١٩٦٦.

٧٤- صحيفة الجمهورية/ بغداد/ ٨ تموز ١٩٦٦.

٧٥- صحيفة العرب/ بغداد/١٠ تموز ١٩٦٦.

٧٦- جعفر عباس حميدي/ المصدر السابق/ج٩/ص١١٩.

٧٧- المصدر نفسه، ص١١٩.

٧٨- كاظم فنجان، المصدر السابق.

٧٩- المصدر نفسه.

٨٠- صحيفة العرب/ بغداد ٩ تموز ١٩٦٦.

٨١- جودت صوناي: ولد جودت في مدينة طرابزون عام ١٨٩٩. هو عسكري انتقل من الحياة العسكرية الى منصب رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٦. كان مدير للكلية العسكرية عام ١٩٤١. وترقى الى رتبة لواء عام ١٩٥٨. واصبح رئيساً للاركان العامة بعد انقلاب جمال جورسيل عام ١٩٦٠ استقال عام ١٩٦٦ ليبصبح عضو في مجلس الشيوخ توفي عام ١٩٨٢.

لمزيد من التفاصيل ينظر. احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، بغداد/١٩٩٠، ص١٩٥.

٨٢- صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد ٣٧، ١٧ كانون الثاني ١٩٦٨.

٨٣- صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد ٣٧، ١٧ كانون الثاني ١٩٦٨.

٨٤- صحيفة التاخي، (بغداد)، العدد ٢٦٤، ١٨ نيسان ١٩٦٨.

٨٥- صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد ١١٨، ٢٧ نيسان ١٩٦٨.

٨٦- صحيفة التاخي، (بغداد)، العدد ٢٦٥، ١٩ نيسان ١٩٦٨.

٨٧- صحيفة العرب، (بغداد)، العدد ٧٧٣، ٢٣ شباط ١٩٦٧.

٨٨- صحيفة العرب، (بغداد)، العدد ٧٧٩، ١١ آذار ١٩٦٧.

٨٩- صحيفة العرب، (بغداد)، العدد ٨٠٣، ٢ نيسان ١٩٦٧.

٩٠- صحيفة العرب، (بغداد)، العدد ٨٠٨، ٨ نيسان ١٩٦٧.

٩١- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة/ بغداد/١٩٧٥، ص ٣٠٦.

٩٢- المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

٩٣- سحر صادق جابر، السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي ١٩٥٨-١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد/٢٠٠٩/ص١٣٣.

٩٤- المصدر نفسه، ص١٣٣.

٩٥- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية/ج١ ط٧/بغداد/١٩٨٨/ص٣١.

٩٦- المصدر نفسه، ص ٣١.

٩٧- المصدر نفسه، ص٣٣.

٩٨- صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد ٧٧٣، ٢٣ شباط ١٩٦٧.

٩٩- صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد ٦٢، ١٦ شباط ١٩٦٨.

١٠٠- صحيفة التاخي، (بغداد)، العدد ٢٦٤، ١٨ نيسان ١٩٦٨.

١٠١- صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد ١١٨، ٢٧ نيسان ١٩٦٨.

١٠٢- صحيفة التاخي، (بغداد)، العدد ٢٦٥، ١٩ نيسان ١٩٦٨.

١٠٣- جعفر عباس حميدي، المصدر السابق/ ج١/ص٢٤٥.

١٠٤- ماجد عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق (١٩٥٨-١٩٧٥) بغداد، ١٩٧٠، ص١٤٢-١٤٣.

١٠٥- المصدر نفسه، ص١٤٣.

١٠٦- وسام حسين العيثاوي، المصدر السابق، ص٢٠.

١٠٧- علياء حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤١١.

١٠٨- المصدر نفسه، ص٤١٢.

١٠٩- جريدة البلد (بغداد)، العدد ٦٣٧، ٣٠ حزيران ١٩٦٦.

١١٠- جريدة العرب (بغداد)، العدد ٦١٤، ٣ تموز ١٩٦٦.

١١١- مصطفى البرزاني: (١٩٠٣-١٩٧٩)، زعيم كردي من العراق، يرجع نسبه الى امراء العمادية العباسين، ولد في منطقة برزان في شمال العراق، في عام ١٩٣١ يشارك اخاه الاكبر احمد البارزاني في قيادة الحركة الثورية للمطالبة بالحقوق القومية للاكراد لكن هذه الحركة تم اخمادها من قبل الحكومة الملكية العراقية في عام ١٩٣٥. وتم نفي البارزاني مع اخيه الى السليمانية.

لمزيد من التفاصيل ينظر: شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان، ٢٠٠٧، ص٢٣٥.

١١٢- علياء حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤١٢.

١١٣- المصدر نفسه، ص٤١٢.

١١٤- وسام العيثاوي، المصدر السابق، ص٢٠.

١١٥- علياء الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢٠.

١١٦- المصدر نفسه، ص٤١٣.

١١٧- المصدر نفسه، ص٤١٦.

١١٨- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد ١٠٥٣، ١٩ تشرين الاول ١٩٦٦.

١١٩- علياء حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢٠.

١٢٠- الجمهورية العربية المتحدة: هو الاسم الرسمي للوحدة بين مصر وسوريا والتي كانت بداية التوحيد الدول العربية التي كانت احدى احلام الرئيس جمال عبد الناصر، اعلنت الوحدة في الثاني والعشرين من شباط ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر اختير عبد الناصر رئيساً والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة.

لمزيد من التفاصيل ينظر: صبحي/ منذر/ياغي، الوحدة السورية المصرية، ٢٠١٢، حسن ٤٩.

١٢١- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٤٦.

١٢٢- وسام العيثاوي/ المصدر السابق/ص٢٠.